

إشكالية الديمقراطية في الدول الريعية: حالة الجزائر

The Problematic of Democracy in Rentier state: The Case of Algeria

سفيان فوكة

حسين بشيم

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

مخبر الدراسات السياسية والدولية

مخبر الدراسات السياسية والدولية

s.fouka@univ-boumerdes.dz

h.bechim@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2020/12/29 تاريخ القبول: 2022/01/23 تاريخ النشر: مارس 2022

الملخص:

توظف النخب الحاكمة في الدول ذات الاقتصاد الريعي عائدات الربح النفطي من أجل الاستمرار والبقاء في السلطة لفترة طويلة من الزمن، ما يستلزم توجيه وعرقلة المسار الديمقراطي، وهذا عن طريق انتهاجها مجموعة من الممارسات السلبية التي تخل بالجانب الديمقراطي وتعزز من بناء التسلطية، من هنا تكمن أهمية التطرق لهذا الموضوع من خلال معرفة كيفية انعكس توظيف الربح النفطي في الجزائر على مسار بناء الديمقراطية، خصوصا في مرحلة الطفرة النفطية، على ضوء هذه الدراسة نستنتج أن متغير النفط الريعي أعاق الديمقراطية في الجزائر من خلال استثناء الفساد وانشار الزبونية السياسية و تمديد الحكم خارج اعراف الممارسة الديمقراطية باسم التنمية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الريعي، التسلطية، الدولة الريعية، الديمقراطية، الجزائر.

Abstract:

This essay aims to study the problematic of democracy in rentier state, the case of Algeria, where we find that the political power in rentier-economy countries, employs oil revenue in order to remain in power for a long period of time, in exchange for directing and obstructing the democratic path by adopting a set of negative practices that disrupt the democratic side, wherein lies the importance of addressing this issue, though identifying how the employment of rentier economy in Algeria has reflected the democratic path. In light of the aforementioned, we conclude that the variable of rentier oil impedes democracy in Algeria and contributes to the emergence of authoritarian regime during the presidency of resigned President AbdelazizBouteflik.

Keywords: Rentier economy, authoritarianism, rentier state, democracy, Algeria.

المؤلف المرسل: د. سفيان فوكة

مقدمة:

يعتبر موضوع الربيع النفطي من بين أهم القضايا التي نالت الاهتمام الواسع من طرف الباحثين في ميادين السياسة والاقتصاد، مرد هذا الاهتمام كان نتيجة لصعود اسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي بدءا من العام 1973 ثم ما بعده وتأثيرات هذا الارتفاع على الدول المنتجة لهذا المورد خصوصا تلك النامية منها.

لقد شكلت تلك التأثيرات التي أفرزتها الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي الانطلاقة الحقيقية لمختلف الأبحاث والدراسات التي تتناول موضوع النفط ودور عائداته الربعية ومدى تأثيرها على الدول، بحيث نجد أن هذه الدراسات انقسمت جُلها إلى قسمين؛ فريق رأى في متغير الربيع النفطي على

أنه نعمة يمكن من خلاله التأسيس لاقتصاد قوي، يدفع بالعملية التنموية نحو الأمام، وهذا ما ينعكس بدوره إيجاباً على المجتمع، في حين رأى فريق آخر عكس الرأي الأول على أنه نقمة من خلال تعزيزه لهيمنة السلطة الحاكمة ونخبها بما يضمن لها الاستمرار في السلطة والحكم عبر استعمالها للعائد الريعي كألية تعزيز من خلاله مؤسساتها الاستبدادية وتقوي النظام السياسي بما يمكنه من حماية نفسه، عن طريق بناء علاقات زبائنية تقوم من خلاله بشراء الولاءات ودفع المجتمع إلى عدم المطالبة بالحقوق السياسية، وهذا ما يعرقل عملية الانتقال الديمقراطي في الدول الريعية، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال دراسة لحالة الجزائر، حيث شكلت طبيعة الدولة وشكل الاقتصاد القائم على الريع النفطي بدل الانتاج إلى ضعف البناء الديمقراطي الذي أصبح سمة ظاهرة في المنتظم السياسي الجزائري.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تأثير الريع النفطي على الدول المعتمدة على الريع كمصدر أساسي في اقتصادها الوطني ومدى تأثير ذلك على المسار الديمقراطي فيها، انطلاقاً من اعتبار أن الريع النفطي كمتغير اقتصادي معيق للديمقراطية ومساهم في نشأة الظاهرة السلطوية؛ أو بعبارة أخرى على أنه متغير مثبت للنظم السلطوية، ثم النظر في طبيعة الحالة الجزائرية كونها دولية يعتمد اقتصادها على الريع النفطي.

من هذا المنطلق يمكن معالجة هذا الموضوع من خلال طرح الاشكالية التالية: كيف انعكس توظيف الريع النفطي في الجزائر على المسار الديمقراطي؟

كما تستند هذه الدراسة إلى فرضية رئيسة مفادها:

أن توظيف الربيع النفطي في الجزائرسمح للنخب الحاكمة نفسها
البقاء والاستمرار في السلطة ما أدى ذلك إلى القصور في البناء
الديمقراطي.

تبعاً لما تقدم سوف يتم معالجة هذا الموضوع والاجابة على اشكاليته
الرئيسية من خلال تبني مقارنة الاقتصاد السياسي؛ أي محاولة معرفة كيف
يؤثر المتغير الاقتصادي كمتغير مستقل في المتغير السياسي كمتغير تابع،
بإضافة إلى منهج دراسة حالة: وهو المنهج الذي يمكننا من جمع عدد كبير
من المعلومات والمعطيات المتعلقة بالحالة الجزائرية واستخدامها في تفسير
العلاقة الموجودة بين متغير الربيع النفطي والديمقراطية في هذه الدراسة.

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية لموضوع الدراسة

يشكل الاطار المفاهيمي عند دراسة أي ظاهرة سياسية أو اجتماعية
أواقتصادية المرتكز الرئيسي لها، وهذا نتيجة لإسهاماته الضرورية في ارساء
فهم منطقي للظاهرة ومنه تفسيرها وتحليلها، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا
المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية الدولة الريعية

الحديث على مفهوم الدولة الريعية أولاً يقودنا إلى الحديث قبل كل
شيء عن المفاهيم المرتبطة بها، وهذا من أجل الالمام بكل جوانب الدراسة.

الفرع الأول: مفهوم الربيع

إن المعنى اللغوي للربيع (The Rent) في مختلف المعاجم العربية
جاء ليُدل على النماء والزيادة في الشيء، ولقد قام "ابن منظور" في معجمه
لسان العرب بربط الربيع من الناحية اللغوية بالزراعة في قوله "أراعت الشجرة،

أي كثر حملها، وأراعت الإبل أي كثر ولدها، وبهذا المعنى جاء الريع للدلالة على تكاثر المردود والثروة دون بذل أي جهد من طرف الانسان¹، كما ورد الريع أيضاً في اللغة على أنه "راع الشيء، ريعاً، وريعاناً: نما وزاد، والريع فضل كل شيء ونماؤه"²، وقد جاء الريع أيضاً بمعنى الطريق في قوله تعالى "أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ"³ وكأنه الطريق غير النافع وغير المنتج في النشاط الاقتصادي للدولة لكي لا تتبعه، ومن ثم يجب أن تركز على النشاط الاقتصادي المنتج⁴.

أما في التراث العربي الاسلامي فنذكر أن "ابن خلدون" قد أورده في مقدمته عندما تطرق إلى فوائد العقار والضياع قائلاً "أن القصد باقتناء الملك من العقار والضياع، إنما هو الخشية على من يترك خلفه من الذرية الضعفاء، ليكون مرباهم به ورزقه فيه ونشوهم بفائدته، ما داموا عاجزين عن الاكتساب، فإذا اقتدروا على تحصيل المكاسب سعوا فيها بأنفسهم"، وهكذا

¹ أبو الفاضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، الجزء 08، دار صادر، بيروت، 1968، ص.ص. 137.138.

² رمضان جمال كامل، شرح دعوى الريع في القانون المدني، دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية، القاهرة، 2000، ص. 08.

³ سورة الشعراء، الآية 128.

⁴ عبد الجبار أحمد عبد الله، وكاظم علي مهدي، أثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد 2003، مجلة العلوم السياسية: جامعة بغداد، العراق، العدد 50، 2015، ص. 45.

يبين "ابن خلدون" أن العقار يدر ريعاً دون بذل أي مجهود من طرف صاحبه أو مالكة وهو في نظره تأمين على المستقبل¹.

لقد ارتبط مفهوم الربيع تاريخياً باهتمامات المفكرين الاقتصاديين الغربيين من الكلاسيكيين أمثال "أدم سميث" و"كارل ماركس" و"دافيد ريكاردو"، باعتباره دخل أو عنصر غير ناتج عن العمل وأنه لا يدخل في الدورة الانتاجية، ويعد الاقتصادي الانجليزي "أدم سميث" -مؤسس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي- أول من استعمل مصطلح الربيع في كتابه الموسوم بـ: "ثروة الأمم" حيث اعتبر الربيع على أنه الثمن المدفوع لقاء استعمال الأرض²، أما المفكر الألماني "كارل ماركس" فيعتبر كأول من استعمله كنمط اقتصادي عندما لفت النظر إلى ما أسماه "الرأسمالية الربعية" ومقصوده هنا لظاهرة اقتصادية-اجتماعية يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصادياً ودخلها لا يأتي من انتاج البضائع والسلع بل من خلال امتلاك مصادر الربيع، مثل الاراضي والعقارات المؤجرة وحتى الأسهم والسندات، أما في علم الاجتماع فيستعمل التعبير للاستدلال على "الطبقات الطفيلية غير المنتجة" في نفس السياق فقد اقترن الربيع كذلك في النظرية الاقتصادية باسم الانجليزي "دافيد ريكاردو" باعتباره هو من اعطى الربيع معناه الاقتصادي³، وهذا من خلال

¹ عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص.460.

² أدم سميث، ترجمة: حسني زينة، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007، ص.211.

³ عدنان الجنابي، الدولة الربعية والديكتاتورية، دراسات عراقية، بغداد، 2013، ص.07.

مؤلفه الموسوم بـ: "مبادئ الاقتصاد السياسي"¹، والريع حسبه هو ذلك المال الذي يحققه أو يجنيه ملاك الأراضي والذي يدفع لهم جراء تأجيرهم لتلك الأراضي بمقابل مادي².

أما على مستوى الفكر العربي فقد عرفه الأستاذ "حازم الببلاوي" بأنه "الدخل الذي يأتي من هبة الطبيعة، ويفهم كذلك على أنه الدخل الذي ينتج جراء تصدير الموارد الطبيعية، خاصة البترول والغاز" وهكذا يبدو الببلاوي متأثراً بالواقع الاقتصادي العربي بحيث انه يعتبر الريع كدخل يتم الحصول عليه من مزايا طبيعية، لا سيما ما من موارد طبيعية كالنفط مثلاً، كما أكد كذلك على أن الحصول على الريع لا يأتي بواسطة العملية الانتاجية وإنما يأتي من خلال استخراج موارد طبيعية موجودة في باطن الأرض وتصديرها على غرار ما تقوم به معظم الدول العربية³.

وعليه وبصورة عامة يمكن تقسيم الريع بحسب طبيعة مصدره إلى نوعين⁴:

¹ دافيد ريكاردو، ترجمة: يحي العريضي وحسام الدين خضور، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الفرق للكتابة والنشر والتوزيع، دمشق، 2015، ص.49.

² Mourad. Ouchich, *L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie*, (Thèse de Doctorat en Science politique, Université Lumière Lyon2, 2011), p.244.

³ لقرع بن علي، مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي دراسة مقارنة: دولة الجزائر ودولة الكويت 1989-2015، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016/2017، ص.69.

⁴ زياد حافظ، الاقتصاد العربي إلى أين؟ من الريع إلى الإنتاج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد، 390، 2011، ص.ص.137-142.

أ-مصادر خارجية: متمثلة في الموارد الطبيعية، سواء كانت موارد نفطية كالبتروول والغاز أو معدنية كالفسفات مثلاً، بالإضافة إلى الممرات الاستراتيجية كقناة السويس في مصر، والنفقات السياحية أو العائدات السياحية الخارجية مثل تونس، والتحويلات المالية من المغتربين الموجودين في الخارج كالأردن، والتي تستفيد من تحويلات أموال العاملين الموجودين في الخارج، والمساعدات الخارجية التي تتلقاها الدول من جهات أجنبية مختلفة، مثل المساعدات التي تتلقاها مصر سنوياً من الولايات المتحدة الأمريكية.

ب-مصادر داخلية: تتمثل في سيادة الدولة على بعض النشاطات والمرافق الاقتصادية، وهو ممارسة الدولة على مصدر اقتصادي يأتي بالريع، مثل تجارة النفوذ بحيث توزع الثروة وفقاً للولاءات والقرب من السلطة الحاكمة، وكذا المضربات المالية والعقارية بالإضافة إلى ريع الخدمات وهو ريع يحصل عليه الوسيط التجاري نتيجة الفارق بين سعر المنتج وسعر المستهلك.

الفرع الثاني: الاقتصاد الريعي

يعرف اقتصاد الريع (Rentier Economy) في جانبه النفطي بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من انتاج النفط والغاز المملوك كلياً للدولة، وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع؛ بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام، الذي يشكل نسبة تزيد على 50%، من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50% من الإنفاق الحكومي الجاري

للميزانية السنوية الاعتيادية، وأن قيمة الصادرات النفطية تسهم بأكثر من 50% من مجموع الصادرات، ومن جانب آخر يمكن القول أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الانتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الاجمالي للدولة عندها ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصاداً ريعياً¹.

هكذا يمكن القول أن الاقتصاد الريعي لا يقوم على وجود عامل واحد هو وفرة النفط والمواد الأولية فقط؛ لكن بصفة عامة يتأسس الاقتصاد الريعي على شرطين أساسيين واجب توفرهما حتى يمكن من خلالهما أن نصف اقتصاد ما بالريعي وهما²:

أ- الاستناد على مورد ريعي خارجي كبير أو موارد مالية خارجية؛
ب- سيادة عنصر ريعي واحد في مداخل الاقتصاد الوطني، أي عدم تنوع هذا الاقتصاد.

يمكن القول إذن أن اقتصاداً ما يصبح ريعياً إذا ما سادت فيه الريوع بنسبة ضخمة تتجاوز 70% بيد أن هذه ريوع تكون ذات مصدر خارجي بالنسبة لاقتصاد الدولة، على هذا الأساس ينتج الشرط الثاني فلاقتصاد الريعي هو

¹ياسر صالح، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة: حالة العراق، بغداد:

مؤسسة فريد إيريش إيبيرت، العراق، تشرين الثاني 2013، ص.ص. 05.04.

²Abdelkader. Sid Ahmed, Le paradigme rentier en question: L'expérience des pays arabes producteurs de brut. Analyse et élément de stratégie, **Revue Tiers Monde**, Tome.41, N.163, juillet-septembre.2000, pp.503.504.

ذلك الاقتصاد الذي توجد فيه مصادر مالية ضخمة غير مرتبطة بالجهد الإنتاجي الداخلي¹.

الفرع الثالث: الدولة الريعية

لقد ارتبط مفهوم الدولة الريعية (The Rentier State) بإسهامات المفكر الإيراني "حسين مهداوي" (H.Mahdavy) العام 1970م من خلال بحثه الموسوم "أنماط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية" من خلال دراسته لحالة إيران بحيث يشير هذا المفهوم حسبه إلى تلك البلدان التي تتلقى وتستلم بشكل منتظم موارد مالية كبيرة من الربح الخارجي، وهذا الأخير يتجسد في كونه "ربح يدفع من قبل أفراد ومؤسسات أو حكومات دول محددة"، كما يرى "حسين مهداوي" تبعاً لذلك بأن المصادر الخارجية للربح متعددة ومتنوعة مثل تكاليف المرور السفن على قناة السويس أو التكاليف المدفوعة على سبيل المثال إلى بلدان الشرق الأوسط التي تسمح بمرور عبر أراضيها الأنابيب الناقلة للنفط، وعائدات الصادرات النفطية كما نجد أن الدول الريعية ليست بالضرورة مرتبطة بالنفط عادة فمثلاً إسبانيا خلال القرن السادس عشر أعتبرت مثلاً تاريخياً للدولة الريعية في ذلك الوقت لأنها اعتمدت في معاشها على الذهب والفضة اللذين كانت تحصل عليهما من مستعمراتها في القارة الأمريكية².

¹ عبد الرزاق أمقران وآخرون، البراديغم الريعي والظاهرة السياسية والتنمية في الجزائر، المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة، الجزائر، المجلد 02، العدد 03، السنة 2016، ص.33.

² H.Mahdavy, *the Patterns and Problems of Economic Development in Rentier state: the Case of Iran*, in: Michael Cook (ed), *Studies in Economic History of the Middle East*, (London: oxford University Press, 1970), pp.428-432.

من جهة أخرى فإن طرح الأستاذ "جياكامو لوتشيانى" (Giacomo Lucian) مع "حازم الببلاوي" لمفهوم للدولة الريعية جاء كذلك في نفس الاتجاه مع طرح "حسين مهداوي" باعتبارهما أن الدولة الريعية هي تلك الدولة التي تستمد جزءاً من إيراداتها المالية أو جزء من مداخلها الحكومية من مصادر خارجية؛ بحيث تكون في شكل ريع اقتصادي¹، وهنا ينطوي هذا المفهوم على عائدات مبيعات النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية، كما يوضح "حازم الببلاوي" كذلك أن القليل من مكونات الشعب في الدولة الريعية ينخرط في توليد الربح بينما تتعامل الغالبية من السكان مع توزيع هذا الربح أو استخدامه، وأن الجهة الحاكمة هي المستفيد الرئيس من الربح الخارجي، كما يولّد تمركز الموارد التمويلية بيد السلطة الحاكمة القدرة على الاستلاء المطلق على السلطة السياسية، وبالتالي نشأة كيان مستقل بقراراته وسياساته عن مجتمعه المدني ولا يستمد شرعيته محلياً².

في هذا السياق يمكن القول بوجود أربعة خصائص رئيسة الواجب توفرها لكي نطلق على الدولة وصف الدولة الريعية وهذه السمات يحصيها "حازم الببلاوي" فيما يلي:³

– يكون الدخل الريعي هو الدخل الأكبر والسائد في الاقتصاد؛

¹ Yates.Douglas Andrew, **The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in The Republic of Gabon**, (Eritrea: Africa World Press, 1996), p.13.

² أنس اقريط، السلطة الفلسطينية والدولة الريعية، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد 26، ماي 2017، ص.ص. 56.57.

³ Hazem.Beblawi, **The Rentier State in The Arab World**, **Arab Studies Quarterly**, Vol.09, No.04, Fall 1987, pp.384.385.

- يكون مصدر الريع خارجياً؛ بحيث أن الدولة الريعية تعتمد على مورد الريع الخارجي بشكل كبير وليس الريع الداخلي؛
- في الدولة الريعية الأقلية من السكان هي التي تقوم بتوليد الريع، بينما لا تشترك الأكثرية إلا في عملية توزيعه واستهلاكه؛
- تكون الدولة أو الحكومة هي المتلقي والمستفيد الرئيس من الريع الخارجي أو العائدات الريعية.

المطلب الثاني: الريع النفطي والديمقراطية أية علاقة ممكنة؟

يساهم الريع النفطي بشكل كبير في تشكيل الدول الريعية وهي تلك الدول التي تحصل على جزء كبير من مواردها المالية من مصادر خارجية في شكل ريع اقتصادي، كما أن اقتصاد الدولة الريعية يركز على مصدر واحد للدخل غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً، كما تحتكر السلطة السياسية أو النخبة الحاكمة مشروعية امتلاكه وتوزيعه بما يضمن لها الاستمرار في السلطة مقابل عرقلة المسار الديمقراطي، وعليه تكمن المفارقة في هذه الدراسة في العلاقة العكسية بين الريع النفطي والديمقراطية على النحو التالي:

الفرع الأول: الريع النفطي يعزز بناء النظم السلطوية

أثبتت مختلف الدراسات أن الموارد الطبيعية على غرار الريع النفطي تعيق العملية الديمقراطية وتساهم في نشأة وتجديد ظاهرة السلطوية وهو ما يؤدي إلى تثبيت النظم الاستبدادية والحفاظ عليها، كما أجمعت هذه الدراسات كذلك على أنه كلما ارتفع مستوى الدخل كانت الحكومة أكثر ديمقراطية، لكن في الدول النفطية وارتفاع الدخل تتجه الديمقراطية نحو التراجع والانكماش، كما يعتقد الباحثون أن التطور الاقتصادي يحسن من معايير الحياة، ففي

دراسة شملت أكثر من 160 دولة من 1960 إلى 1995، أثبتت أن تحسين مستوى المعيشة يؤدي بالتبؤ بارتفاع الممارسات الديمقراطية، لكن هذه القاعدة لا تصلح في الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط حيث يرى "مايكل روس" (Michael Ross) أنها "محيط غير خصب لزراع الديمقراطية فعوائد الريع النفطي سبب شجع الحكومات وفساد نخبها"¹.

يمكن القول هنا أن النظم السياسية في الدول الريعية عبارة عن نظم نيو بتريمونيالية، وهي شكل من أشكال النظم التسلطية التي استغلت بعض الممارسات السياسية لتحقيق الاستمرار في السلطة، ومن بين هذه الممارسات نجد البحث الدائم عن الريع من طرف النخبة الحاكمة لضمان الاستمرار، هذا البحث الدائم عن الريع أنتج مجموعة من الظواهر المرضية السلبية كالفساد والزبونية والتي أصبحت مع مرور الوقت آلية لتحقيق الاستمرارية في السلطة ولم تعد كظواهر سلبية يجب محاربتها من طرف النظم السياسية التسلطية خاصة في ظل وفرة العائدات النفطية².

لقد حاول "مايكل روس" تفسر العلاقة السببية الموجودة بين الوفرة النفطية والتسلطية، حيث أكد على أن الأنظمة الريعية تدّعم استقرار واستمرار النظم التسلطية عن طريق مجموعة من الآليات، وهذا في دراسته الموسومة

¹ العربي العربي، الانتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر، مجلة المستقبل العربي، بيروت، المجلد 42، العدد 491، 2020، ص. 47.

² للتوسع أنظر: نصار وليم نجيب، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم "البتريمونيالية الجديدة" الأردن نموذجاً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص ص. 41-82.

"هل النفط يعيق الديمقراطية؟" والتي توصل من خلالها إلى ثلاث ميكانيزمات سببية مفسرة للعلاقة بين الوفرة النفطية والتسلطية وهي:¹

أولاً- تأثير الريع (The Rentier Effect): ويتعلق بالسياسة الضريبية المنتهجة من طرف الحكومة، وحسب "مايكل روس" يتجلى تأثير الريع في ثلاثة طرق وهي:

أ. تأثير الضريبة (Taxation Effect): حيث أن الدول النفطية لا تقوم بفرض ضرائب كبيرة على المواطنين وهذا ما يحررها من المساءلة.

ب. تأثير الانفاق (Spending Effect): حيث أن وفرة المداخل الريعية، تمكن الدولة من زيادة في برامج الانفاق بغية التقليل من الضغط الاجتماعي.

ج. تأثير تكوين الجمعيات (Group Formation Effect): فدولة الريع توظف العائدات النفطية لمنع بروز منظمات مجتمع مدني فاعلة ومستقلة.

ثانياً - تأثير القمع (The Repression Effect): فالدولة الريعية تقوم بتوظيف العائد الريعي في زيادة الانفاق من أجل تقوية الأجهزة الأمنية والقمعية.

¹ Michael L. Ross, Dose Oil Hinder Democracy?, **World Politics**, VoL.53, No.03, April2001, pp.332-337.

ثالثاً - تأثير التحديث (The Modernisation Effect): فالعائد

النفطي لم يحفز الحكومات على إحداث التطور والتغيير اللازم من أجل تحقيق الحكم الديمقراطي.

الفرع الثاني: الريع النفطي يؤدي إلى استقلالية الدولة عن المجتمع

لريع النفطي تأثير بالغ الشدة في العلاقة الموجودة بين الدول ومجتمعها، وهذا نتيجة لاستقلال المالي للدولة عن المجتمع، فحصول الدولة على موارد مالية كبيرة مستمدة من الخارج يجعلها تستغني عن مصادر تمويل أخرى على غرار الضرائب، فالبلد الريعي يقوم على العائدات الريعية وليس على جمع الضرائب، إن هذه الاستقلالية التي تتمتع بها الدولة الريعية عن مجتمعها، جعلها كذلك مستقلة سياسياً انطلاقاً من استقلالها المالي مما ينعكس على نظرة الأفراد إلى حقوقهم السياسية، إذا أصبحوا أقل تشدداً في المطالبة بالمشاركة السياسية والدعوة نحو الديمقراطية، مما دفع الدولة الريعية إلى التوسع في دائرة التسلط، بسبب تحكم النخبة الحاكمة في ملكية موارد البلاد الاقتصادية وتوظيفها لصالحها¹، وعليه يمكن القول أن الموارد الطبيعية وعلى رأسها الريع النفطي يستخدم في الدول الريعية من طرف النخب الحاكمة

¹همسه قحطان خلف الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات..والمعوقات، دار الجنان للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص ص.108-112.

كآلية لضبط المجتمع عن طريق شراء الولاء، بما يضمن للنخب الحاكمة على تحقيق الاستقرار والاستمرار في السلطة¹.

هنا جاءت دراسة للمفكر "ميكائيل هارب" (Michael Herb) الموسومة "لا تمثيل دون ضريبة: الريع، التنمية والديمقراطية" لتدعم الطرح القائل بأن العائدات النفطية تؤثر على الديمقراطية، حيث توصل إلى ثلاث ميكانيزمات سببية يبين من خلالها تأثير الريع على الجانب الديمقراطي، وهي²:

أولاً- الدولة الريعية لا تحتاج إلى فرض ضرائب كبيرة جداً على مواطنيها في عملية تحصيل إيراداتها المالية، وهذا ما يجعلها متحررة من المحاسبة، وبالتالي تكون مستقلة عن المجتمع، أي أن الدولة الريعية تكسب الدعم والتأييد من خلال السياسة التوزيعية للريع على المجتمع، وليس عن طريق الضرائب والتمثيل؛

ثانياً- الدولة الريعية بفضل العائدات النفطية، يمكنها كبت وقمع الجماعات المعارضة لها، وبالتالي فإن اجتماع الميكانيزم الأول والثاني معاً ينتج لنا عقدا اجتماعي ريعيا، والذي من خلاله توفر الدولة السلع والخدمات للمجتمع، في حين يظهر المواطن للدولة الولاء، مما يؤدي إلى استقلالية الدولة في عملية صنع القرار؛

¹ابراهيم توفيق حسنين، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط2، مركز دراسات الوحدة. العربية، بيروت، 2008، ص.248.

²Michael Herb, No Representation without Taxation? Rents, Development, and Democracy, **Comparative Politics**, Vol.37, No.03, Apr.2005, p.298.

ثالثاً- العائدات النفطية قد تساهم في تغيير الهيكل الطبقي داخل المجتمع، ولكنها لا تساهم في تغيير القيم الموجودة في المجتمع من أجل المطالبة بالديمقراطية، وهذا ما يعيق العملية الديمقراطية.

المبحث الثاني: دور متغير الريع النفطي في مسار الديمقراطية في

الجزائر

يعد الريع البترولي من بين أهم الموارد المالية في الجزائر، إذ لطالما شكلت مداخله أزيد من 97% من مداخل الخزينة العمومية، ونظراً لمداخله المرتفعة جعلت من النظام السياسي ونخبة الحاكمة في الجزائر تعتمد عليه بشكل مباشر من أجل ضمان وتحقيق الاستمرار في السلطة والحفاظ عليها، وهذا عن طريق استخدامه من جهة كوسيلة لتحقيق التنمية من خلال مختلف البرامج التنموية الكبرى، أما من جهة ثانية: فقد استخدمته النخبة الحاكمة في الجزائر كوسيلة وآلية لتجاوز مختلف الأزمات السياسية، مقابل البقاء في السلطة، مما أدى ذلك إلى عرقلة وتوجيه مسار التحول نحو الديمقراطية، وهذا ما سوف نتطرق إليه على النحو التالي:

المطلب الأول: أهمية الريع النفطي في الاقتصاد الوطني وتوظيفاته

التنمية

تعتبر الجزائر دولة ريعية بامتياز نظراً لامتلاكها موارد طبيعية على غرار الريع النفطي، فقد شكلت موارد النفط المصدر الأساسي لمداخل الخزينة العمومية الجزائرية، ونظراً لهذه المداخل المرتفعة فقد اعتبر ذا أهمية اقتصادية بالنسبة كبرى للاقتصاد الوطني، هذا ما جعل النخبة الحاكمة في الجزائر ما بين عامي 1999 و2019 تعتمد عليه كمصدر أساسي في عملية

التمتية في ظل إرتفاع أسعاره في تلك الفترة مقابل البقاء في السلطة لمدة غير مقبولة في الاعراف الديمقراطية تماما لهذه البرامج.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمحروقات في الاقتصاد الجزائري

تعد المحروقات العمود الفقري والمرتكز الأساسي والرئيس للاقتصاد الجزائري، في ظل الاعتماد الكلي للنظام السياسي على هذا المورد الطبيعي، فقد شكلت 97% من مجمل الصادرات، و75% من مداخيل الدولة لعام 2015 مثلاً، كما تمثل الصناعة النفطية 95% من عائدات العملة، وبالنظر لارتباط الاقتصاد الوطني بالريع، جعل الدولة مستقلة مالياً ولا تحتاج إلى جمع ضرائب من المواطنين في ظل الطفرة النفطية التي تشهدها أسعاره، لكن التغيرات في سوق النفط أدت إلى تسجيل عجز ضريبي قدر بـ: 16% العام 2015 من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأمر دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الاحتياطي من العملة الصعبة الذي قدر عام 2014، بـ 143 مليار دولار مقابل 194 مليار عام 2013، إلا أن الانخفاض في أسعار النفط، في ظل الارتباط الكبير للدولة به، أدى بدوره إلى انخفاض في عائدات الضرائب، فانخفضت المداخيل العمومية من 33% عام 2014 إلى 27% عام 2015، وارتفع حجم العجز في ميزانية الدولة من 8.3% عام 2014 إلى 16% عام 2015، وما بين عامي 2011 و2015 انخفض الناتج المحلي الاجمالي للبلد من 200 إلى 165 مليار دولار، واستمر في الانخفاض عام 2016 إلى 156 مليار دولار، مع نسبة بطالة بلغت 9.9%، ولم يسجل أي نمو اقتصادي إلا في قطاع المحروقات بنسبة 3.5%، وهذا ما يؤكد على أن الاقتصاد الوطني الجزائري هو اقتصاد يعتمد على الريع البترولي بالدرجة الأولى، وليس اقتصاد انتاجي، ومن جانب آخر؛ فإن هذا الارتباط الكبير

للاقتصاد الوطني بالريع البترولي خاصة في ظل خضوع المتغير الريعي لسوق النفط العالمية، جعل من الاقتصاد الوطني يتأثر بشكل كبير عند انخفاض اسعاره، مما ينعكس ذلك سلباً على المداخل العمومية¹.

الفرع الثاني: الريع البترولي كوسيلة لتحقيق التنمية في الجزائر

عمل النظام السياسي الجزائري منذ العام 1999 على تحقيق أولويتين ضمننت له الاستمرار في السلطة لفترة طويلة من الزمن هما: تحقيق الاستقرار السياسي من ناحية، ومن ناحية أخرى توظيف مداخل الريع النفطي من خلال وضع مخططات تنموية كبرى هدفت في مجملها إلى تحقيق استقرار اقتصادي، وكذا إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق وتيرة تنموية سريعة ومقبولة، من أجل إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت الجزائر من قبل، وتمثلت هذه البرامج التنموية الكبرى التي انطلقت ابتداء من العام 2001، باعتبارها تمثل التجلي الأكبر لما وصفته السلطة الحاكمة آنذاك بالإصلاحات الاقتصادية العميقة، وتم تخصيص لكل برنامج غلاف مالي ضخم بالدولار الأمريكي، وتتمثل هذه البرامج التنموية الكبرى فيما يلي²:

¹ العربي العربي، مرجع سابق الذكر، ص.51.

² عادل أورابح، الدولة الريعية وإشكالية الأمن - دراسة حالة الجزائر-(مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، تخصص دراسات أمنية دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018/2017، ص.ص.255-258.

أولاً-البرنامج الثلاثي لدعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004):
خصص له غلاف مالي يفوق 07 مليار دولار أمريكي، كما حددت مدته بثلاث سنوات كاملة.

ثانياً-البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو (2004-2009): يعد هذا البرنامج أكثر أهمية من سابقه، نظرا إلى المدة المخصصة لتطبيقه والمقدرة بخمس سنوات وكذلك الغلاف المالي الضخم المقدّر بحوالي 55 مليار دولار أمريكي.

ثالثاً-البرنامج الرباعي لتوطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): يعد هذا البرنامج الرباعي أضخم برنامج تنموي في الجزائر بعد الاستقلال، بحيث خصص له مبلغ مالي يصل إلى حوالي 286 مليار دولار أمريكي.

رابعاً-البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي (2015-2019): يعد هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة كما جاء في ظرف اقتصادي صعب نتيجة لتراجع أسعار النفط، حيث بدأ الشروع في تنفيذ هذا البرنامج بداية من 2015، بحيث تم فتح حساب 143-302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية "المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019"¹.

¹مناد العالية ومزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص.212.

المطلب الثاني: دور الريع النفطي في عرقلة بناء الديمقراطية في

الجزائر

سعت السلطة السياسية الجزائرية منذ العام 1999 الى توظيف متغير الريع البترولي كأداة من أجل تقوية النظام السياسي وحمايته حتى العام 2019 وذلك عن طريق انتهاج مجموعة من الممارسات السياسية السلبية التي أخلت بالجانب الديمقراطي، وبالمقابل غذت ظواهر سلبية كالفساد والزيونية السياسية، من أجل دعم استمرارها في السلطة، ومن بين هذه الممارسات مايلي:

الفرع الأول: انعكاس الريع على العلاقات الزبونية السياسية

واستشراء الفساد

سعت النخب الحاكمة في الجزائر من أجل ضمان بقاءها في السلطة الى الاعتماد على توسيع دائرة الاستقطاب الزبوني وما نتج عن ذلك من اتساع الفساد النخبوي، بهدف تعظيم المكاسب من المال العام، فالسياسات الحكومية في الجزائر قامت على تعيين الأتباع الموالين ولو كانوا غير مؤهلين أو يفتقدون للقدرة والكفاءة في التسيير، كما سعت السلطة السياسية لتجنيد أكبر عدد ممكن من الزبائن الموالين لها، ما أدى الى الانتقال من مرحلة الفساد النخبوي إلى الفساد المجتمعي، وبالتالي أصبحت آلية الرشوة وسرقة المال العام معمة على جميع المستويات، وهنا لا يمكن النظر إلى الفساد على أنه آفة، بقدرما يمكن اعتباره ميكانيكيا لإعادة انتاج السياسات الداخلية

والتكيف مع السياسات الاستخراجية والتوزيعية التي تبنتها النخبة الحاكمة آنذاك¹.

إن توظيف الريع النفطي في الجزائر وفق منطق الاستقطاب الزبوني من أجل الاستمرار في الحكم لفترة طويلة من الزمن، كان وفق منطق الزبونية السياسية، مقابل الاستعادة من المزايا المادية والمناصب الحكومية، ساهم ذلك في انتشار الفساد إلى كافة المستويات، فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد لعام 2017، الذي يصنف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام، فإن الجزائر احتلت فيه المرتبة 112 من أصل 180 دولة على الرغم من اعلانها مكافحة الفساد ومحاربتها له.²

الفرع الثاني: توظيف الريع من أجل تكريس تبعية المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني في الجزائر في شكله الواسع (أحزاب سياسية، جمعيات، نقابات، وسائل إعلام)، بمجموعة من الخصائص التي تعرقل مهامه كمساهم في عملية التحول الديمقراطي في البلد، إذ أن عمل المجتمع المدني في الجزائر تصادفه مجموعة من العراقيل التي تحد من نشاطه، بحيث نجد أن النظام السياسي في الجزائر قام بتوظيف ترسانة قانونية في سبيل تقييد ومراقبة عمل المجتمع المدني، من خلال منع التمويل الخارجي للجمعيات وتقييد التمويل الذاتي وتوزيع الريع أيضا حسب منطق الولاءات

¹ فوزية زرولية، الريع والحروب الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء: مع الإشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مجلة الحقيقة، الجزائر، العدد 39، 2017، ص.166.

² العربي العربي، مرجع سابق الذكر، ص.ص.52.53.

على الجمعيات ووسائل الاعلام الخاصة وهنا يتجلى تكريس العقد الريعى والزبوني بين السلطة والمجتمع المدني بسبب منع الاستقلالية الاقتصادية¹.

الفرع الثالث: توظيف الريع كوسيلة لاحتواء الحراك الاجتماعي والسياسي

مع بداية الحراك العربي وما اصطلح عليه "بالربيع العربي" وقعت في الجزائر احتجاجات سميت "باحتجاجات الزيت والسكر" مع بداية العام 2011 تماشيا مع الظرف الإقليمي المحيط بها حيث طالبت شعوب المنطقة بالحرية والديمقراطية مثل تونس، مصر، ليبيا.

في هذا السياق طالب الجزائريون خلال هذه المرحلة بمزيد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والمهنية وقد قابلها النظام السياسي بتوظيف عوائد المالية الضخمة للريع النفطي من أجل شراء السلم الاجتماعي وتوجيه مسار التحول الديمقراطي بما يخدم بقاءه في السلطة إذ خصص في قانون المالية التكميلي لسنة 2011، مبلغا إضافيا قدر بـ 4.22 مليار دولار لتغطية الزيادة في الأجور الأدنى المضمون ومعاشات المتقاعدين، كما قامت النخبة الحاكمة بمسح ديون بعض المؤسسات وصاغت قروض لشباب البطال من أجل دمجهم في مشروع اقتصادي وتحييدهم عن أي مطالب سياسية، كما قامت برفع واردات المواد الغذائية الى حوالي 10 مليار دولار سنة 2012 أي زيادة قدرها 60% مقارنة مع سنة 2011 وقد كانت تهدف هذه الإجراءات لامتصاص الغضب الشعبي وتميع الحراك الاجتماعي الذي طالب بإصلاحات فيما تعلق بالجانب السياسي والاجتماعي، إلا أن النظام السياسي

¹ عادل أورايح، مرجع سابق الذكر، ص.ص. 195.196.

حول مطالب المحتجين لمطالب فئوية ومهنية لا ترقى لمستوى طموحات عملية التحول الديمقراطي التي تفرض وجود انتقال ديمقراطي حقيقي يرافقه إصلاحات سياسية توافقية وليس أحادية التوجه¹.

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أن متغير الربيع النفطي كمتغير اقتصادي مستقل يعد من بين المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية التي لعبت دوراً كبيراً في تشكيل ما يعرف بالدولة الريعية، لكن ما يميز هذه الدولة عن باقية الدول الأخرى هو إعاقته لعملية التحول الديمقراطي، وتبعاً لما سبق؛ نجد أن العقبة التي تواجه الديمقراطية في الدول الريعية، هو أن الأنظمة السياسية ونخبها الحاكمة تعتمد على المورد الريعي كمصدر رئيس في دخلها الوطني، ونجدها تستعمل هذه المداخل أو الموارد الريعية من أجل المحافظة على السلطة لفترة طويلة من الزمن مقابل كبح المسار الديمقراطي، باعتبار أن هذه النخب السياسية هي التي تحتكر مشروعية امتلاك وتوزيع هذه العائدات الريعية على كل فئات المجتمع.

بما أن الجزائر تعد من بين الدول الريعية التي تعتمد على الموارد الطبيعية في تحصيل مواردها المالية منذ الاستقلال، ونظراً لهذه المداخل المرتفعة خاصة في ظل إرتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، جعلت من النظام السياسي الجزائري خصوصاً في الفترة الممتدة ما بين 1999 و2019

¹Dris-Ait Hamadouche, Louisa, L'Algérie Face Au Printemps Arabe: Pressions Diffuses et Résilience Entretien, **Politiques Méditerranéennes**, 2012, pp.178.182.

يستعمله على مختلف المستويات، أولاً: من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مختلف المخططات التنموية الكبرى بداية من الألفية، أما من جهة أخرى، فقد استعمله كأحد الأدوات السياسية من أجل توجيه مسار التحول الديمقراطي من خلال مجموعة من الممارسات السلبية، فقد وظف مقارنة تقوم على توظيف متغير الريع النفطي من أجل الاستمرار والبقاء في السلطة، وهذا من خلال توظيف متغير الريع البترولي في بناء اصلاحات سياسية توافق توجهاته التي تعمل على ضمان بقاءه واستمراره خارج منطق التداول الديمقراطي فضلاً عن تحويل المطال السياسية الى مطالب اجتماعية قاصرة ومحدودة مما أدى إلى عرقلة مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.

قائمة المراجع:

أ-الكتب:

1. أبو الفاضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، الجزء 08، دار صادر، بيروت، 1968.
2. ابراهيم توفيق حسنين، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
3. آدم سميث، ترجمة: حسني زينة، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007.
4. دافيد ريكاردو، ترجمة: يحيى العريضي، وحسام الدين خضور، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2015.
5. همسه قحطان خلف الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بينالمحفزات....والمعوقات، دار الجنان للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.

6. نصار وليم نجيب، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم "البتريمونيالية الجديدة" الأردن نموذجاً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016.
7. عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001.
8. عدنان الجنابي، الدولة الربعية والديكتاتورية، دراسات عراقية، بغداد، 2013.
9. رمضان جمال كامل، شرح دعوى الربيع في القانون المدني، دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية، القاهرة، 2000.

ب-الرسائل الجامعية:

1. لقرع بن علي، مدى تأثير نظام الربيع على مسار الإصلاح السياسي دراسة مقارنة: دولة الجزائر ودولة الكويت 1989-2015، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2016/2017.
2. عادل أورايج، الدولة الربعية وإشكالية الأمن دراسة حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2017/2018.

ج-المقالات في المجالات:

1. أحمد عبد الله عبد الجبار، وكاظم علي مهدي، أثر الدولة الربعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد 2003، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 50، 2015، (45-82).

2. العربي العربي، الانتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر، مجلة المستقبل العربي، بيروت، المجلد 42، العدد 491، 2020، (44-60).
3. أنس أقطيط، السلطة الفلسطينية والدولة الريعية، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد 26، 2017، (55-66).
4. زياد حافظ، الاقتصاد العربي إلى أين؟ من الربيع إلى الإنتاج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 390، 2011، (134-150).
5. ياسر صالح، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة: حالة العراق، بغداد: مؤسسة فريد إيريش إيبتر، العراق، 2013، (01-30).
6. مناد العالية ومزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر المجلد 16. العدد 22. 2020، (222-207).
7. عبد الرزاق أمقران وآخرون، البراديغم الريعي والظاهرة السياسية والتنموية في الجزائر، المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة، الجزائر، المجلد 02، العدد 03، 2016، (22-50).
8. فوزية زرولية، الربيع والحروب الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء: مع الإشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مجلة الحقيقة، الجزائر، العدد 39، 2017، (177-151).

د-المراجع باللغة الأجنبية:

Bibliography:

A- Books:

1. H. Mahdavy, **the Patterns and Problems of Economic Development in Rentier state: the Case of Iran**, in: **Michael Cook** ed), **Studies in Economic History of the Middle East**, (London: oxford University Press,1970).
2. Yates.Douglas Andrew, **The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in The Republic of Gabon**, (Eritrea: Africa World Press, 1996).

B- Theses:

1. Mourad.Ouchich, **L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie**, (Thèse de Doctorat en Science politique, Université Lumière Lyon2, 2011).

C- Journal Articles:

1. Hazem.Beblawi, The Rentier State in The Arab World, **Arab Studies Quarterly**, Vol.09, No.04, Fall 1987.
 2. Herb.Michael, No Representation without Taxation? Rents, Development, and Democracy, **Comparative Politics**, Vol.37, No.03, Apr.2005.
 3. Louisa.Dris-Ait Hamadouche, L'Algérie Face Au Printemps Arabe: Pressions Diffuses et Résilience Entretienue, (Politiques Méditerranéennes, 2012).
 4. Ross.Michael L, Dose Oil Hinder Democracy?, **World Politics**, Vol.53, No.03, April2001.
- Sid Ahmed Abdelkader., Le paradigme rentier en question: L'expérience des pays arabes producteurs de brut. Analyse et élément de stratégie, **Revue Tiers Monde**, Tome.41, N.163, juillet-september.2000.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE D'ALGER 1

BENYOUCEF BENKHEDDA

FACULTE DE DROIT

REVUE ALGERIENNE DES SCIENCES JURIDIQUES ET POLITIQUES
ISSN 2676-1912



جامعة الجزائر 1

بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق

المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية
التقديم الدولي الموحد 2676-1912



الجزائر في: 2022/03/20

إشهاد بالنشر

تشهد د/ بن رجдал آمال رئيسة تحرير المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية بأن:
الباحث(ة) بشيم حسين. فوكة سفيان شر(ت) مقالا بعنوان "إشكالية الديمقراطية في الدول
الربعية: حالة الجزائر" في المجلد 59 عدد 01 لسنة 2022 من المجلة الجزائرية للعلوم القانونية
والسياسية .

سُلم هذا الإشهاد لاستعماله فيما يسمح به القانون.

جامعة الجزائر 1 - كلية الحقوق
ونجمة التحرير
للمجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية
د. بن رجдал آمال

رئيسة تحرير المجلة



جامعة الجزائر 1
بن يوسف بن خدة
كلية الحقوق



Université d'Alger 1
BENYOUCEF BENKHEDDA
Faculté de Droit



المجلة الجزائرية

للعلوم القانونية و السياسية

مجلة علمية دولية فصلية

المجلة الجزائرية

للعلوم القانونية و السياسية
مجلة علمية دولية فصلية

المجلد: 59 العدد: 01

R E V U E ALGERIENNE

Des Sciences Juridiques
et Politiques

Revue Scientifique Internationale Trimestrielle

التقديم الدولي : 00350699

ISSN :0035-0699

افتتاحية العدد

تهتم المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية بكل المواضيع التي ترتقي بالعلم والبحث العلمي، للمساهمة في تطوير المجتمع من خلال الاهتمام بكل قضايا ومواضيع الساعة.

تتشرف مجلتنا بتقديم عددها هذا للباحثين والقراء، الجامع لعدة مقالات علمية أكاديمية قيّمة، متنوعة المواضيع التي تتسم بالأصالة والجودة، المستوفية لشروط البحث العلمي، ما يساهم في رفع المكانة العلمية للمجلة وتعزيز مصداقيتها.

نرجو أن يكون العدد في مستوى تطلعات القراء الكرام، ووجهة تثير الباحثين وتُشبع شغفهم العلمي.

يُعدّ عملنا هذا ثمرة جهود كل من ساهم في إعداده وإخراجه في أبهى صورة وأحسن شكل، فجزيل الثناء والعرفان موصول إليهم، وتبقى أبواب مجلتنا مفتوحة لاحتضان كل البحوث العلمية الأكاديمية الرصينة، التي تستجيب لشروط البحث العلمي شكلا وموضوعا.

رئيسة التحرير

د/بن محمد أمال

الفهرس

Ferrari Alessandro

Le Principe de laïcité en Italie..... 1-19

Pacôme VOUFFO

Le contrôle des conditions de recevabilité des recours devant le Conseil constitutionnel camerounais en matière électorale..... 20-50

Nouiri Samia / Nouiri Ghad

L'étendue personnelle de l'inrimination en droit algérien de la sécurité sociale..... 61-64

Thinhinane Bellahsene / Farida BEKOUR

L'intégration des pratiques de responsabilité sociale et environnementale dans la gestion de l'entreprise : Cas de deux entreprises publiques algériennes 65-79

Berchiche Zoubida

Les rapprochements structuraux d'entreprises : fusion et scission des sociétés..... 80-89

BOUAMRA Assia

Promoting investment in the non- hydrocarbon sector as a means to achieve economic diversification 90-115

زوايمية رشيد

116-133 الطرق البديلة لحل النزاعات في مجال الاستثمار: التحكيم أمام سلطات الضبط المستقلة

لخضر نويوة

134-165 أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي بين مطامح السوق المشتركة و المصالح المتضاربة

نوال لصلج

166-205 مستقبل التعليم عن بعد في الجامعات الجزائرية بعد جائحة كورونا

حزام فتيحة

206-239 عن إشكالية تنظيم عقد البث الفضائي عبر الأقمار الصناعية

محمد البرج

دور المجلس الدستوري الجزائري خلال الأزمات الدستورية (الفراغ الرئاسي 1992-التحول السياسي 2019) 240-271

حمليل نوارة

دراسة تحليلية للمسؤولية المهنية للمرفقي العقاري على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 19-243 272-293

مراح سليمة

حق الإضراب و مبدأ استمرارية المرافق العامة في التشريع الجزائري، توافق أم تعارض؟ 294-319

برياح زكرياء / تشوار جيلالي

تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في أحكام الخطبة في القانونين الجزائري والمغربي على ضوء الشريعة الإسلامية 320-345

لشهب نادية ليلي/ نساخ فاطمة

تقدير الكفاية التشريعية في توفير السلامة المهنية للعامل إزاء جائحة كورونا 346-363

شيباني مختارية/ علي فتاك

تطور عقد الإذعان في عقود الاستهلاك 364-382

إسلام بليل / فيصل بن زحاف

تداعيات تكنولوجيا تقييد الاستخدام الجيني في الأصناف النباتية على حقوق المربين والمزارعين 383-405

عبد الحميد لمين /نورة جبارة

تدابير تحفيز المؤسسات المصغرة ذاتية التمويل في القانون الجزائري 406-430

عبد السلام محمد مخلوف إبراهيم

تداعيات العولمة ومؤسساتها للتأثير على السيادة الوطنية في ظل التدخل الدولي 431-454

رضا فتنى / عبد العزيز برقوق

النظام القانوني لتركية المترشحين للانتخابات الرئاسية في الجزائر 455-468

مهدي بخدة

النظام القانوني للعامل القاصر في التشريعات العربية 469-492

جمعي مونية

المقاربة بين التمويل بالرأس مال الاستثماري والتمويل الإسلامي القائم على مبدأ المساهمة (المشاركة والمضاربة) 493-517

داود منصور/ عبد القادر زرقين

العقود الذكية المدمجة في البلوك تشين: بداية نهاية العقود التقليدية 518-541

عزيد عزت حمد المشهداني / بن عياد جليلة/ المشهداني مروان

الضمان الاجتماعي ونظرية الظروف الطارئة في ظل جائحة كورونا 542-565

سميرة عسكري / غزلان فليج

الرقابة الأوروبية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 566-594

	لعناني أميرة
595-618	الحماية القضائية للمحجور عليه
	أمنية مرزوق / سامية سمري
619-653	الجمعيات الوطنية كفاعل أساسي في المجتمع
	عبد المولى البشير الاسطى /، نجمي مفتاح عام/،مصطفى أحمد الكشر
654-675	التحول الرقمي والتنمية المستدامة
	كريمة كريم
676-699	التحكيم الالكتروني زمن الجائحة من التشجيع إلى ضرورة التنظيم -دراسة في القانون الجزائري المقارن-
	مكاوي نورالدين
700-718	التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وأثرها على العلاقات الجزائرية_الأمريكية
	شامبي ليندة
719-753	الإفلاس المصرفي في القانون الجزائري
	فائزة جروني / صباح حمايتي
754-791	الأسس القانونية لتوزيع صلاحيات الجماعات المحلية في مجال للخدمة العمومية وآليات ترقيتها
	عادل بن صالح
792-808	الأعباء الاقتصادية لحوادث العمل والأمراض المهنية (قراءة على ضوء القانون الجزائري)
	باباعمي الحاج أحمد
809-828	استدراك قرارات المحكمة العليا من خلال الاجتهاد القضائي الجزائري
	حسين بشيم / سفيان فوكة
829-858	إشكالية الديمقراطية في الدول الريفية: حالة الجزائر
	لعللى سعادي / وردة سعادي
859-884	إثبات النسب بالطرق العلمية في الفقه والتشريع وتطبيقاته في الاجتهاد القضائي الجزائري
	محمد بوزيدي شيطر
885-906	المراقبة الرقمية لخدمات المرفق العام في زمن الجائحة (التعليم نموذجا)

